منطلقات تفعيل الوقف العلمي وتقصيده وأثر ذلك في رعاية كلّي العقل – مسجد الفاتح عقبة بن نافع ببسكرة أنموذجاً -

د. نبيل موفّق
قسم الشريعة، معهد العلوم الإسلامية– جامعة الوادي
mouafeknabil@yahoo.com

ملخص البحث

تختص هذه المداخلة ببحث إشكال إمكانية تصوّر منطلقات شرعية تقوم على الرّؤية المقاصديّة تسهم في تفعيل الوقف العلمي، ومدى جدّية البحث عن مرتكزات تساعد على بعثه من جديد وإحيائه بعد اندثاره، وهل يمكن لنا رصد وتحديد أسباب العزوف عنه وتشخيصها ومعالجتها؟ وإلى أيّ مدى يمكن أن يكون ترشيد الوقف العلمي مسهماً في رعاية كلّي العقل باعتباره من المقاصد الضّروريّة التي جاءت الشّريعة بحفظها والدّعوة إلى صيانتها واحترامها وتغذيتها بما ينفعها؟ فبدأ الباحث باقتراح بعض المرتكزات التي تنطلق من رؤية مقاصديّة تسهم في بناء مشاريع الوقف العلمي وتمويله، وضرورة الاعتماد على الاجتهاد المقاصدي في ذلك، ثمّ عرض الباحث إلى أهمّية الوقف العلمي في بناء العقل المسلم والمحافظة عليه من خلال إشاعة الثقافة ومادّتها ومؤسّساتها وهياكلها وتقريبها من أفراد المجتمع ليسهل الأخذ بها والانتفاع بها، وختمت هذه المقاربة بالكلام عن نموذج من النّماذج الواقعية للوقف العلمي وهو من وحي تاريخ الأمّة حقّق نجاحات في الرّيادة العلمية والثّقافية، والحفاظ على الهوية الدّينية والوطنية، وهو مسجد الفاتح عقبة بن نافع الفهري ببسكرة.

مقدّمة

يختصّ الإسلام في نظمه المالية والاقتصاديّة بتشريع الوقف ويتميّز بآليات ومرتكزات الحثّ عليه وتأهيل مشاريعه، فهو مورد من الموارد المالية والاقتصاديّة للأمّة، أسهم في مختلف مراحل تاريخها في دعم التّنمية الاجتماعيّة، وفي دعم البناء الحضاري العام، فهو نظام مالي يلبّي حاجيات الأمّة الآنية في حال تفعيله، ويفي بمتطلّباتها المستقبليّة في حال تقصيده، ولذلك فإنّ البحث عن منطلقات شرعيّة وسنّ تدابير قانونيّة وإرساء أسس تنظيميّة أمر ضروريّ في عمليّة إعادة إحياء

وبعث مشاريع الوقف العلمي، مع ضرورة الالتفات في ذلك كلّه إلى الرّؤية المقاصديّة والنّظرة المصلحيّة التي تنبني عليها الأحكام الاجتهادية باعتبار أنّ الوقف عموما فيه نصوص محدودة ضابطة لحدوده ومبيّنة لأحكامه على سبيل الإجمال وبقيت صورة الوقف خاضعة لتغيّر الزّمان والمكان واختلاف الظّروف والأحوال فتستدعي قواعد الاجتهاد المقاصدي من أجل تنزيله وتكييفه وتوقيعه.

ولمّا كان الوقف من بين أهمّ المصادر التي تسهم بشكل فعّال في تنمية المجتمع على مختلف الأصعدة وفي جميع المجالات وفي كلّ جوانب الحياة لاسيما الوقف العلمي لأنّ العلم هو عصب المجتمعات والعمود الفقري لكلّ نهضة حضاريّة مرتقبة ومنتظرة فإنّه يحتاج بهذا الاعتبار إلى سبل لتفعيله ومنطلقات لإحيائه ومرتكزات لبعثه مرّة أخرى ليعود إلى ما كان عليه في سالف عصره وغابر دهره وقديم مجده، ولمّا كان العقل مفتقراً إلى العلم والمعرفة التي تقوم على رعايته وصيانته، فإنّه لابدّ أن يكون لتفعيله جميل الأثر عليه من حيث صياغته وصناعته وتوجيهه وتسديده.

ومن ثمّ هل يمكن تصوّر منطلقات شرعية تقوم على الرّؤية المقاصديّة تسهم في تفعيل الوقف العلمي؟ وما مدى جدّية البحث عن مرتكزات تساعد على بعثه من جديد وإحيائه بعد اندثاره؟ وهل يمكن لنا رصد وتحديد أسباب العزوف عنه وتشخيصها ومعالجتها؟ وإلى أيّ مدى يمكن أن يكون ترشيد الوقف العلمي مسهماً في رعاية كلّي العقل باعتباره من المقاصد الضّروريّة التي جاءت الشّريعة بحفظها والدّعوة إلى صيانتها واحترامها وتغذيتها بما ينفعها؟ وهل هناك أمثلة ونماذج واقعية للوقف العلمي من وحي تاريخ الأمّة حقّقت نجاحات في الرّيادة العلمية والثّقافية، والحفاظ على الهوية الدّينية والوطنية؟.

للإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها اخترت العنوان التّالي:"منطلقات تفعيل الوقف العلمي وتقصيده وأثر ذلك في رعاية كلّي العقل-مسجد عقبة بن نافع الفهري ببسكرة أنموذجاً-".

وقد جاءت خطّة البحث كالتّالي: مقدّمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة:

المبحث الأوّل: في بيان المفاهيم العامة للموضوع.

المبحث الثّاني: في بيان بعض المنطلقات الشّرعية والأسس المقاصديّة لتفعيل الوقف العلمي.

المبحث الثّالث: في بيان دور الوقف العلمي في رعاية كلّي العقل وفيه الكلام عن مسجد عقبة بن نافع الفهري ببسكرة كنموذج للوقف العلمي ودوره في الحفاظ على الهوية الوطنيّة والعقل المسلم.

ومن أهداف البحث ما يلي:

1- بيان أهمّيّة الوقف العلمي من النّاحية الشّرعية من جهة الثّواب الأخروي ومن جهة النّفع الدّنيوي.

2- الوقوف عند أهمّ مقاصد الوقف العلمي كونه مطلوب شرعاً على سبيل التّرغيب والاستحباب.

3- رصد بعض المنطلقات والأسس المقاصدية التي تسهم في تفعيل وإحياء وإعادة بعث الوقف العلمي من جديد.

4- بيان تعلّق سبل تطوير الوقف العلمي المعاصر بالقواعد المقاصدية والاجتهاد المقاصدي التي تجعله أكثر مرونة وانسجاماً مع الظّروف المتطوّرة وحاجات النّاس المتجدّدة.

5- بيان أثر الوقف العلمي ودوره في رعاية كلّيّ العقل باعتباره من المقاصد الضّرورية للشّريعة.

6- ربط التّجارب السّابقة في الوقف العلمي بالمحاولات المعاصرة لتفعيله من أجل إكمال المسيرة وتحقيق الأهداف.

المبحث الأوّل: مفاهيم عامة حول مفردات الموضوع

المطلب الأوّل: مفهوم الوقف العلمي.

-الفرع الأوّل: من النّاحية اللّغويّة:

إذا نظرنا إلى المدوّنات والمعاجم فيما يخص تعريف الوقف فإنّنا نجد أنّها تكاد تتّفق كلّها على معنى إجمالي للوقف من النّاحية اللّغويّة نختصره في ما يلي:

الوقف لغة: الحبس والمنع والتّسبيل، قال ابن فارس:" الواو والقاف والفاء أصل واحد يدلّ على تمكّث في شيء ثمّ يقاس عليه والوقف مصدر"[1].

وقال الفيّومي: "وقفت الدّابة تقف وقفاً ووقوفاً: سكنت، ووقفتها يتعدّى ولا يتعدّى..."[2].

والمنع والحبس والتّسبيل فيها معاني التّأبيد والاستمرار والدّوام على ذلك، وأمّا أوقف فهي لغة رديئة[3].

وكما يطلق الوقف على المصدر يطلق أيضاً على الشيء الموقوف، وهو من باب إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول، كقولهم: "هذا المصحف وقف بمعنى موقوف"[4].

-الفرع الثّاني: من النّاحية الاصطلاحيّة:

---

[1]- المعجم الوسيط، إعداد مجمع اللّغة العربية بالقاهرة، ط2، دار المعارف، 1400هـ، مادة (و ق ف)، والفيومي، المصباح المنير، طبعة الأميرية بالقاهرة، ط6، 1925هـ، مادة(و ق ف)، وابن فارس معجم مقاييس اللّغة، تحقيق عبد السّلام هارون، مادة(و ق ف).

[2]- المصباح المنير، مادة (و ق ف).

[3]- ابن منظور لسان العرب، دار الكتب المصرية، ط3، 1400هـ-1980م، مادة (و ق ف)، ج9/359.

[4]- ابن فارس، معجم مقاييس اللّغة، ج6/ص153.

وأمّا الوقف في الاصطلاح: فقد اختلفت أيضاً عبارات الفقهاء في تعريفه، وهو اختلاف مبني على اختلافهم في بعض أحكام الوقف والتّفريعات الجزئيّة، ونحن في ورقتنا هذه لا نبحث المفهوم الفقهي للوقف ودقائق اختلاف الفقهاء فيه وإنّما حسبنا الحدّ المتّفق عليه بينهم في مفهومه وتعريفه لأنّنا سوف نتطرّق إلى آثاره المقصديّة لا إلى آثاره الفقهي، وأحسب أنّ الأثر المقصدي يكاد يكون متّفقاً عليه بين الفقهاء وهو الذي يتحدّثون عنه في حكمة المشروعية، وعليه فسوف نختار التّعريف الآتي: " الوقف هو تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة"[1].

وهذا التّعريف مستمدّ من المعنى اللّغوي للوقف، وهو الحبس ولأنّ له أصلاً في نصّ الحديث: "إن شئت حبّست أصلها وتصدّقت بها"[2].

-الفرع الثّالث: الوقف العلمي باعتباره لقباً مركّباً.

وأمّا الوقف العلمي باعتباره لقباً مركّباً فيظهر من الإضافة، فبعد أنّ عرّفنا الوقف نظيف له كلمة" العلم" فيصبح الوقف العلمي هو الوقف المخصّص للجوانب العلمية، فيكون تحبيس العين عن التّمليك المقصود به التّصدّق والتّبرّع بمنفعتها وريعها في وجوه اكتساب العلم وتحصيله ونشره واستثمار الخبرات العلمية من أجل تحقيق الرّقي المعرفي والثّقافي والفكري والحضاري، وما لا يتمّ إلاّ به من الإنفاق على المعلّمين والمتعلّمين والباحثين، وأدوات البحث ووسائله ومراكزه ودوره من جهة بنائها وتجهيزها.

وقد عرّف الوقف العلمي بتعريفات عديدة منها: "أنّه وقف مالي يستخدم لأغراض تحقيق تقدّم علمي وتكنولوجي، ويعمل على دعم المشاريع والصّناعات التي تؤدّي إلى تنمية علمية واجتماعية واقتصادية في مجتمعاتنا"[3].

وقيل بأنّه: "هو الوقت المجعول للجوانب العلمية كوقف المكتبات، ووقف نسخ المصحف الشّريف وتجليده وتزيينه ووقف المدارس وحلقات العلم، ووقف المتعلّمين والمعلّمين، ووقف القراطيس والأحبار والأفلام"[4].

والمال الوقفي في مجالات العلم قد يكون ثابتا كالعقارات أو منقولاً كالكتب، وقد يكون عينياً كالآلات والأجهزة، أو نقداً كمال المضاربة، وقد يكون المال حقاً ماليّاً متقوّماً كحقّ الطّبع والنّشر،

---

[1]- ابن قدامة، المغني، تحقيق عبد الله التركي، والحلو، ط2، مصر، 1412هـ-1992م، ج8/ص184.

[2]- البخاري، باب شروط الوقف، رقم2737، ومسلم، كتاب الوصيّة، باب الوقف، رقم 1632.

[3]- موقع المؤسّسة العربية للعلوم والتكنولوجيا،htt//www.astf.net

[4]- خميس بن راشد العدوي، الوقف العلمي في بهلا ماضيه وحاضره، http//www al-nadwa.net

أو منفعة كمنفعة المال المستأجر[1].

المطلب الثّاني: المراد بالمنطلقات والتّفعيل الوقفي.

-الفرع الأوّل: معنى المنطلقات.

مقصودنا بالمنطلقات مجموع الآليات والسّبل والطّرق والوسائل والمرتكزات والتّدابير التي يمكن اقتراحها أو استثمارها من أجل نشر ثقافة الوقف العلمي من النّاحية النّظريّة ومن النّاحية التّطبيقيّة أيضاً، سواءً كانت هذه الوسائل والآليات دينية شرعية، أو سياسية أو اقتصاديّة، أو اجتماعيّة، فردية كانت أو جماعية، فكلّ ما يمكن أن يسهم في نشاط العملية الوقفية في مجال العلم والتّعلّم فهو ما نقصده بالمنطلقات والسّبل والوسائل، والغرض من ذلك كلّه مقصده نشر الثّقافة الوقفيّة بين أوساط النّخب العلمية والنّخب المالية(أصحاب رؤوس الأموال والأعمال)، والنّخب السياسية أصحاب القرارات النّافذة، والنّخب الاجتماعية أصحاب التّأثير الإقناعي للمجتمع، وذلك بالحثّ على التّوجّه نحوه وصرف التّبرّعات والإعانات في سبيل النّهوض به من خلال البذل السّخي، وبثّ روح التّنافس في هذا المجال، والتّذكير بمنافعه الدّنيويّة على المجتمع وعلى النّشء من خلال تربيته وتعليمه وتأهيله ليكون قائداً لوطنه محافظاً على مقوّمات بلده، وأيضاً من خلال التّذكير بمنافعه الأخرويّة حيث إنّه باب من أبواب الصّدقات والقربات الموصلة إلى رضوان الله تعالى وجنّته، فمن خلال غرس الوازع الدّيني ورعايته في قلوب النّاس سوف يحدوهم ذلك إلى الشّعور بالمسؤوليّة فيندفعون إلى الإسهام في مثل هذه المشاريع الخيرية كلّ من مركزه الذي هو فيه.

-الفرع الثّاني: المراد بالتّفعيل الوقفي.

قصدنا بالتّفعيل الوقفي هو العمل من أجل إيجاد الوقف العلمي واقعاً، والسّعي إلى أن يؤتي أكله ويحقّق ثمرته، وأن ينتج مقاصده، وتتبعه آثاره الحميدة ومصالحه الحكيمة ومنافعه الرّشيدة.

وهذا التّفعيل يقتضي منّا أن نحيي هذا المبدأ وهو الوقف العلمي حيث غاب في العهود والعقود الأخيرة عن الخطط التّنمويّة في مجال البحث العلمي، كما يقتضي منّا أن نجدّد أيضاً أساليبه وطرقه وآلياته ووسائله من أجل ترشيده وإرسائه في الحياة العامة للمسلمين، كما يحمل التّفعيل معاني الإحياء والتّنشيط والتّشغيل والاستعمال والتّوظيف والتّقويم والتّسديد.

ومثال التّفعيل: الدّعوة إلى مأسسة الوقف العلمي-إن صحّ التّعبير- أي جعله نابعاً من إشراف المؤسّسات والجمعيات والهيئات ذات الخطط التّنمويّة والبرامج الحضاريّة، لأنّ النّظرة الأحادية

[1]- منذر قحف، الوقف الإسلامي، ص62.

الفردية عرضة للنّقص والعجز والانقطاع والتّقصير، ومثاله أيضاً تنصيب هيئات رقابية على مسييري أموال الوقف لتكون ذات مصداقية وفاعلية، والاستفادة من النّظريّات الاقتصاديّة المعاصرة، والنّظريات التّنمويّة الحديثة كلّ هذا يعدّ من صور تفعيل وتشغيل الوقف العلمي ودفعه نحو التّنامي والظّهور[1].

المطلب الثّالث: المراد بتقصيد الوقف العلمي.

مقصودنا بمصطلح التّقصيد في مجال الوقف العلمي هو استحضار الأهداف والغايات والمصالح والمنافع والأسرار والحكم التي أرادها الشّارع من تشريع الوقف وبناء الاجتهادات من خلالها وعلى منوالها، حتى يكون تفعيل الوقف العلمي مبنيّاً على وفق مرادات الشّرع.

والوقف كما هو معلوم منطوي على مقاصد شرعيّة كثيرة، لأنّه بمقتضى مشروعيّته واستحبابه لابدّ وأن يكون محقّقاً لمصالح ومنافع أصلية وأخرى تابعة، ويمكن إجمالها في النّقاط التّالية:

1- رغبة الإنسان في اكتساب الثّواب المتجدّد، وقد أومأ النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- إلى ذلك بقوله: " من احتبس فرساً في سبيل الله إيماناً بالله وتصديقاً بوعده، فإنّ شبعه وريّه وروثه وبوله في ميزانه يوم القيامة"[2].

قال ابن حجر: " تصديقاً بوعده أي الذي وعد به من الثّواب والأجر والحسنات"[3].

2- ضمان الواقف من إبقاء الأعيان للانتفاع بريعها والاستفادة منها باستمرار، مع جريان الأجر لصاحبها، وهذا معنى قول النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم-:"إن شئت حبّست أصلها وتصرّفت بها"[4].

3- إيجاد موارد مالية ثابتة ودائمة لتلبية حاجات المجتمع ولتحقيق التّقدّم والرّقي الشّامل في شتّى المجالات الدّينية كبناء المساجد من أجل تعليم العلم وعقد حلق الذّكر، وبناء المدارس لتربية النّشء والنّهوض الثّقافي والفكري والعلمي.

4- ترسيخ قيم التّضامن والتّكافل وإرساء أسس المحبّة والأخوّة بين مختلف طبقات المجتمع وأفراده، فهو بذلك تقوية لجانب الأمّة الإسلامية؛ فهو يساعد على تلبية حاجات النّاس من جهة تعليمهم وتربية أبنائهم وتنشئتهم التّنشئة الإيمانية الصّحيحة والتّنشئة الوطنيّة القويمة والمعتدلة،

---

[1]- محمد بوجلال، الحاجة إلى تحديث المؤسّسة الوقفية، بحث مقدّم للمؤتمر العالمي الثّالث للاقتصاد الإسلامي المنعقد بكلية الشريعة والدّراسات الإسلامية، جامعة أمّ القرى، بمكة المكرّمة، محرّم1424هـ، مارس 2003م، ص13.

[2]- أخرجه البخاري، ج3/ 1048.

[3]- ابن حجر، الفتح، ج6/ 57.

[4]- سبق تخريجه.

فينشأ أفرادها عزيزي الجانب تهابهم الأمم والشّعوب.

المبحث الثّاني: منطلقات وأسس مقاصديّة في تفعيل الوقف العلمي

لكي نتحدّث عن المنطلقات والأسس المقاصديّة التي يجب اتّخاذها والانطلاق منها لتفعيل الوقف العلمي ليحقّق ما هو منتظر منه لابدّ أوّلاً أن نقف عند أهمّ الأسباب التي أدّت إلى تراجعه وانحصاره في نطاق ضيّق، لأنّ الوقف العلمي في تاريخ الأمّة يمثّل إشعاعاً حضارياً وثقافيّاً أسهم في تنميتها وفي تلبية احتياجاتها على اختلاف تنوّعاتها، وتاريخنا حافل بالأوقاف العلمية التي أنتجت تقدّما وازدهاراً في شتّى المجالات، وما لبث أن تراجع نشاطه وقلّ روّاده، وتفصيل ذلك في المطلبين الآتيين.

المطلب الأوّل: أسباب تراجع الوقف العلمي في المجتمعات الإسلامية.

لا شكّ أنّ الأسباب متعدّدة وكثيرة فمنها الاجتماعية المتعلّقة بنمط المعيشة للفرد والمجتمع، ومنها السياسية المتعلّقة بعلاقة الحاكم والمحكوم وطبيعة النّظام السّائد، والمرحلة الاستعمارية التي عانت منها كثير من الدّول العربية والإسلامية، ومنها الاقتصاديّة المتعلقة بوفرة رؤوس الأموال أو ندرتها، ومنها الثّقافية المتعلّقة بمستوى ثقافة الفرد وقناعته بجدوى الوقف العلمي، ويمكن أن نجمل تلكم الأسباب في النّقاط التّالية[1]:

1- ضعف الاهتمام بتعزيز وتدريس الثّقافة الوقفية ونشرها لاسيما منها الوقف على المشاريع العلمية ومجالات البحث العلمي، حتّى يخيّل إليك أنّه شيء غريب عن تعاليم شريعتهم، وهذا لا شكّ يؤدّي إلى عدم تنشيط سبل الوقف العلمي لأنّه أصبح غائباً عن اهتمامات الأفراد والمؤسّسات والجماعات ، وهذا راجع إلى طغيان الثّقافة الغربية وملئها للفراغ الذي ساد عند المسلمين، فلم ينتبه المسلمون إلى دراسة تاريخهم الحافل بمثل هذه الإنجازات في المجالات العلمية التي كانت تعتمد على الأوقاف، وظنّ أبناء الأمّة في هذا العصر –للأسف الشّديد– أنّ كلّ العلوم إنّما مبدؤها ومنتهاها عند الشّعوب الغربية، وأنّ العرب والمسلمين لا حظّ لهم في إبداعها، وليس لهم تاريخ يربطهم بتلك العلوم، وعليه لم يقدروا الوقف العلمي حقّ قدره لعدم ثقتهم بأنّ المجتمع المسلم سوف يعود رائداً وقائداً كما كان على سابق عهده فزهدوا في تنمية العلم والتّعليم وضنّوا بما عندهم من أموال في سبيل توقيفها لفائدته.

---

[1]- عبد الله المعيلي، دور الوقف في العملية التّعليمية، ص71، وأنور محمد الشلتوني، التّدابير الشرعية لإعادة الوقف العلمي إلى دوره الفاعل في النّهضة العلمية للأمّة، بحث مقدّم لمؤتمر: أثر الوقف الإسلامي في النّهضة العلمية، جامعة الشّارقة، 2011، ص9، والبهي الخولي، الثّروة في ظلّ الإسلام، ط2، 1971م، ص171.

2- صدور قوانين في بعض الدّول الإسلامية بمصادرة الأموال الوقفية، أو تغيير حاجة الواقف وتحويلها إلى خزينة الدّولة بدون مسوّغ معتبر، فأدّى ذلك إلى تزهيد النّاس في العمل الوقفي، لأنّهم ترادهم شكوك بأنّ أموالهم بعد وقفها سوف تساق إلى جهات أخرى غير تلك التي أرادوها منها، ومن المؤسف أن بعض الحوانيت والعقارات الوقفية في الجزائر العاصمة وضواحيها وفي غيرها من مدن الجزائر-على كثرتها الكاثرة-لا يرى لها أثر وكثير منها لا يزال مؤجّرا بأجرة الأربعينيات والخمسينيات، وأغلى تلك الأوقاف إنّما هي محبوسة للمساجد والمدارس والزّوايا والعلم والتّعليم.

3- غياب الوازع الدّيني عند مسيّري ونظّار الأوقاف في بعض البلاد الإسلامية فأكثرهم لا يلتزمون أحكام الوقف الفقهية والشّرعية، ولا يراعون مقاصده المآلية، ممّا أدّى إلى إهمال في كثير منها وإلى تضييع وتسييب في بعضها، ففي بسكرة مثلاً بساتين كثيرة أوقفها أصحابها لفائدة المساجد قديماً ولكنّها سُيّبت ولم يُعتن بها، ولذلك ضعفت ثقة المحسنين في الجهات القائمة على تسييرها فجعلهم ذلك يحجمون على التبرّع في مجال الأوقاف.

4- قلّة الطّاقات الفكرية المؤهّلة إلى تسيير أموال الأوقاف وتوجيهها التّوجيه الصّحيح، وندرة الكوادر الملمّة والمبدعة للخطط النّاجعة لاستغلال أموال الوقف العلمي الاستغلال الأمثل، بما يعود على الأوقاف بالنّفع والوفرة والكثرة والبركة، فأدّى ذلك إلى إهمال الأبحاث والدّراسات الوقفية.

5- ضعف الإعلام الدّعوي المتعلّق بالوقف والصّدقات والتّبرّعات والذي يعلم وينبّه النّاس على مواطن الحاجة لدى المعلّمين والمتعلّمين ودور التّعليم ومراكز البحث من أجل إمكانية دعمها بالأموال الوقفيّة.

6- الضّغوط الدّولية من المؤسّسات المالية العالميّة للحيلولة دون استقلال القرار الاقتصادي الإسلامي، وذلك إبقاءً لواقع التّبعية، ودفعاً للمنافسة المحتملة.

7- التّخلّف السياسي عند كثير من الدّول الإسلامية ممثّلاً في سوء العلاقة بين الحاكمين والمحكومين، وغياب الثّقة بين هؤلاء وأولئك ممّا نجم عنه انعدام روح المبادرة من قبل الأفراد إلى الإسهام في الوقف عموماً والوقف العلمي على وجه الخصوص.

8- قيام اقتصادات البلدان الإسلامية في معظمها على تصدير المواد الخام (بترول وطاقة ومعادن...) واستيراد المواد المصنّعة والتكنولوجيا ووسائلها وخبراتها، وهذا لا شك يؤدّي إلى عدم استغلال الوقف العلمي استغلالاً رشيداً، لأنّ من المفروض أن تكون أموال الوقف العلمي منتجة لا مستوردة، تنتج الكفاءات المهنية والعلمية والفكرية التي تسيّر، ولا تكون مجرّد رصيد لشراء التّجارب واستدعاء خبرات ووسائل من دول شتّى، وتكون النّتيجة هي أنّ الاقتصاد

الإسلامي سوف يخسر التّمويل الدّائم والمستمر النّاتج عن الوقف، الذي يعينه ويغنيه عن المديونية في حالة الأزمات العامة التي يمكن أن تؤثّر في موارد الدّولة.

فكلّ تلك الأسباب وغيرها أدّت إلى انحصار التّطبيقات الوقفيّة لمجال المشاريع العلمية في عدد من الأماكن، مع اتّسامها بالفردية في كثير من الأحيان.

المطلب الثّاني: مرتكزات شرعيّة للتّنبيه على أهمّيّة تفعيل الوقف العلمي.

هذه المرتكزات في حقيقتها مبنيّ أغلبها على أسباب تراجع دعم المشاريع الوقفيّة في الجانب العلمي والتي ذكرنا أغلبها وأهمّها آنفاً، فإذا ما عولجت تلك الأسباب نتج عنها تسهيل الطّريق إلى تفعيل وتنمية وتنشيط الوقف العلمي وتقويته ويمكن أن نلخّص تلك المرتكزات في:

أوّلاً: تقوية الوازع الدّيني في قلوب الأفراد وحملهم على الإنفاق في سبيل الوقف العلمي.

ويتمّ ذلك من خلال بيان فضل الوقف والتّرغيب فيه والحثّ على الشّروع فيه لما فيه من الآثار والعواقب الحميدة في الدّنيا والآخرة، وقد وردت آيات كثيرة في هذا الباب منها قوله تعالى:"لن تنالوا البرّ حتّى تنفقوا ممّا تحبّون وما تنفقوا من خير فإنّ الله به عليم"[1].

وفي الحديث أنّ بعض الصّحابة حينما سمع هذه الآية –ومنهم أبو طلحة رضي الله عنه–رغب في وقف بيرحاء وهي من أحبّ أمواله[2].

كما وردت في ذلك أحاديث كثيرة منها قوله –صلّى الله عليه وسلّم–:"إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلاّ من ثلاثة: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له"[3].

قال النّووي:"الصّدقة الجارية هي الوقف، وفيه دليل لصحّة أصل الوقف وثوابه"[4].

يقول الشيخ مصطفى الزّرقا منبّهاً ومرغّباً في الوقف العلمي:"استقلّت الدّراسة العلمية واحتاجت إلى المؤسّسات الخاصة، وجوّز الفقهاء أخذ الأجرة على التّعليم فاتّجه الوقف نحو المؤسّسات العلمية ممّا نشأ عنه اتّجاه جديد في الوقف، وهو وقف الدّور والحوانيت بالإيجار ولم يعد الأمر مقتصراً على وقف ما يشغل بالزّراعة، إذ أصبح تحصيل النّقد ضرورة لدفع الأجور والمرتّبات، ونشطت بسبب هذا حركة علمية منقطعة النّظير، أتت بالعجائب في النّتاج العلمي، ونشر الثّقافة على أيدي فحول لمعوا في التّاريخ الإسلامي، وكان معظمهم من ثمار الوقف العلمي"[5].

---

[1]–سورة آل عمران الآية92.

[2]–صحيح البخاري، رقم1461، ومسلم، رقم998.

[3]–مسلم في صحيحه، رقم1631.

[4]–شرح صحيح مسلم للنّووي، ج11/ص85.

[5]–مصطفى الزّرقا، أحكام الوقف، دار عمّان، ط2، 1998م، ص14.

ويمكن أن تستثمر وسائل كثيرة دعوية وإعلامية من أجل تحقيق ذلك الغرض منها:

1- تخصيص برامج إعلامية على شبكة الأنترنت أو على مواقع التّواصل الاجتماعي أو على شاشات الفضائيات، أو من خلال صفحات المجلاّت والجرائد التي لها نسبة مقروئيّة مرتفعة وقبول عند الجماهير وذلك لتعريف النّاس بمقاصد الوقف العلمي ومنافعه في الدّنيا والآخرة على الفرد وعلى المجتمع، وعلى التّربية والتّعليم والتّثقيف والتّحضّر والاقتصاد والسياسة والعمل والمال، بحيث تكون ثقافة الوقف ثقافة سائدة وشائعة معلومة البديهيات والمبادئ والمعالم عند الصّغار والكبار والمتخصّصين وغيرهم.

2- عقد ندوات وأيّام إعلامية تحسيسية، وملتقيات فكرية وندوات علمية تُعنى بدراسة مقاصد الوقف وتبحث فيه وفي عوامل النّهوض به، وفي أثره المعرفي على مجالات البحث برمّتها، ويتمّ فيه عرض لمختلف الإنجازات التي حقّقها الوقف العلمي عبر التّاريخ للاستفادة منها في رفد الحضارة الإسلامية في زمننا المعاصر.

3- استثمار منابر الدّعوة إلى الله من أجل التّعريف بفوائد الوقف العلمي ومنافعه من خلال الخطب والدّروس المسجديّة، وكذا المواقع الدّعوية حيث يتمّ فيها الحثّ على مباشرة مثل هذه المشاريع الخيرية، كما يمكن إطلاق حملات فاعلة وذات مصداقية وواقعية وتكون عملية للوقف العلمي.

4- إقناع الجماهير بأنّ الوقف العلمي سبيل من سبل خلق لحمة قويّة أخويّة وتكافليّة تربط بين أفراد المجتمع المسلم، وذلك من خلال ما يبذله الواقف من مال لصالح الجماعة وتهييء فرص التّعليم والتّحصيل العلمي للفقراء وضعيفي الدّخل من أجل رعاية طاقاتهم وكفاءاتهم التي تحتاج إلى ما يكوّنها ويؤهّلها ولا يكون ذلك إلاّ بالمال والوقف العلمي طريق لتحصيل ذلك المقصد.

ثانياً: تسهيل إجراءات الوقف العلمي في ضوء الأحكام الشّرعية.

لاشكّ أنّ التّسهيل والتّيسير في الشّريعة من أساسيات مقاصدها وغاياتها ومن عظيم أهدافها ومراميها، ولمّا كان التّيسير منظوراً إليه في التّكاليف الواجبة والمفروضة على المكلّف فلأن يكون التّيسير متأصّلاً في المستحبّات والتّطوعات منها أولى وأحرى، وقد كان يوصي النّبيّ-صلّى الله عليه وسلّم- أصحابه بذلك فحينما بعث معاذاً وأبا موسى إلى اليمن قال لهما: "يسّرا ولا تعسّرا وبشّرا ولا تفّرا وتطاوعا ولا تختلفا"[1].

وقد أجمعت الأمّة على أنّ التّيسير أصل من أصول الشّريعة وقاعدة كلّية من قواعد الاجتهاد والتّنزيل، وترك التّيسير والتّسهيل يؤدّي إلى الانقطاع عن العبادة والعمل، وعليه فإنّ المسؤولية

[1]- متفق عليه، البخاري رقم3038، ومسلم رقم1733.

ملقاة على عاتق ممثّلي الأوقاف فهم مدعوّون إلى اتّخاذ التّدابير التي تسهّل وتيسّر للمواطنين الاشتراك في الوقف العلمي والإسهام فيه وفي تمويله حتّى يعمّ ويزداد ويُرغب فيه، ومن بين تلك التّدابير على سبيل المثال:

1- توضيح الصّورة الرّسمية للإجراءات الإدارية المتّبعة لتسجيل الوقف العلمي حتّى تتّضح الرّؤية للمحسنين الوقفين وتكون إسهاماتهم منطلقة من الشّفافية فتنال ثقتهم واهتمامهم.

2- تسهيل هذه الإجراءات وعدم تعقيد سبلها، من مثل إثقال كاهل الواقفين بوثائق غير ضروريّة يمكن أن يستعاض عنها بالضّروري لأنّ مثل ذلك يزهّد النّاس في الاشتراك في الوقف والمشاركة فيه، ويدعوهم إلى الإعراض عنه.

3- العمل على بسط الشّفافية الكاملة والاقتراب الدّائم والمستمر من الواقفين المحسنين وإطلاعهم على نتائج وآثار أوقافهم المحقّقة لتعزيز ثقتهم بالمؤسّسات والهيئات المشرفة على تسيير الأملاك الوقفية وتصريفها، فتذاع هذه النّتائج وتنتشر بين عامة النّاس وخاصتهم فتحصل بذلك الثّقة التّامة بين المسيّرين للوقف من الإداريّين والمسهمين فيه من المحسنين والمتبرّعين.

4- الاعتماد على الآراء الفقهية الاجتهادية التي تجنح إلى التّيسير في نظرتها إلى الوقف من جهة تفعيله وإحيائه شريطة ألاّ تخل بأصوله وأحكامه ومقاصده، وذلك للتّرغيب في الإسهام في مشاريع الوقف العلمي.

ثالثاً: تكثير مجالات الإسهام وفرصه في الوقف العلمي ومشاريعه وضرورة توجيه الواقفين حسب الأولويات.

والغرض من ذلك هو تمكين المحسنين من الاشتراك في الوقف العلمي لأنّ الواقف إذا تهيّأت له الفرصة وكان مجال الوقف العلمي قريباً منه فإنّ هذا سوف يشجّعه على الإسهام فيه وفي تفعيله، فتعميم مشاريع الوقف العلمي ومجالاته في القرى والمداشر والبلدات يجعله أكثر استقطاباً للمحسنين، لأنّ التّركيز على مناطق دون مناطق في استثمار أموال الوقف العلمي من بناء للمدارس وتعليم وغيرها يجعل أهل المناطق غير المستفيدة منها لا يشتركون في الوقف بل ربّما يكونون سبباً في تعطيله وعدم تفعيله.

كما أنّ التّوجيه الحسن في ذلك يلعب دوراً هامّاً في فاعلية الوقف العلمي وتغطية حاجات المجتمع في هذا المجال، فأحياناً انعدام التّوجيه الرّشيد يجعل عملية الوقف عديمة الفائدة تؤول إلى بعض المفاسد مثال ذلك اتّجاه التّبرّعات في بعض المساجد إلى تكديس بعض مواد البناء مثلاً حتّى تنتهي صلاحيّتها ولا يصلون إلى استعمالها، أو يريد بعض الواقفين تغيير طلاء المسجد أو تطوير

البناء بالزّخرفة أو ببعض التّجهيزات الكمالية فيجب توجيه عنايتهم إلى أعمال أخرى أجدى وأنفع كبناء مدرسة قرآنية تابعة للمسجد أو تجهيزها بمكتبة أو بوسائل العلم والمعرفة المختلفة فيكون ذلك أولى للمصلحة العامة وشمول النّفع بها.

ومن بين تلك الأولويات التي ينبغي توجيه عناية الواقفين إليها:

1- إنشاء وبعث قنوات فضائيّة إسلاميّة تهتم بالتّربية والتّعليم والدّعوة والإرشاد، وذلك لما فيه من نشر عام وفاعل للقيم والتّعاليم الدّينية والخلقية، واستهداف لشرائح مجتمعيّة واسعة ومختلفة الأعراق والجنسيات والقوميّات.

2- لفت انتباه المحسنين الواقفين لأملاكهم وأموالهم إلى ضرورة التّبرّع لإنشاء جمعيات خيريّة تعمل على التّكفّل ببناء مدارس تعليمية وتهتم بوضع برامج ومناهج معرفية محكمة ومناسبة للتّكفّل بحاجات المجتمع في هذا المجال الحيوي.

3- تنويع مشاريع الوقف العلمي وجعلها مشاريع صغيرة وأخرى متوسطة وأخرى كبيرة، وذلك لأنّ بعض المشاريع تحتاج إلى غلاف مالي كبير وتحصيل ذلك ربّما يصعب أحياناً وأن يظلّ المهتمّون بالوقف يتطلّعون إليها مع هذا العجز التّمويلي يفوّت الفرصة عليهم وعلى القادرين على بعث مشاريع وقفية صغرى أو متوسّطة تتناسب مع قدرتهم المالية، فطرح هذه المشاريع بهذا التّنويع سوف يسهم في تفعيل وتنشيط الوقف العلمي ومشاريعه، فمثلاً بدل التّفكير في بناء مدرسة كبيرة تسع عدد كبير من الطلاّب التي تحتاج إلى مال وفير، يُبدأ بإرساء قواعد قسم قرآني حتّى إذا ظهرت نتائجه لفت انتباه وعناية المحسنين إلى تطويره وتوسيعه.

رابعاً: الاعتماد على الاجتهاد المقاصدي في تطوير النّظرة الشّرعية للوقف العلمي.

لاشكّ أنّ الاجتهاد في الشّريعة الإسلامية مبنيّ على المقاصد والمصالح ورعايتها، وهذه الكلّيات هي أساس النّظر في كلّ تجديد علمي لقضايا الأمّة، وعليه فإنّ مطلب الاجتهاد في الوقف المعاصر عموماً والوقف العلمي على وجه الخصوص وتجديد النّظر في قضاياه يتوقّف على استلهام الرّؤية المقاصدية التي تفتح آفاق البحث عن الوسائل المتنوّعة لتطبيق مشاريعه.

فالمنهج المقاصدي منهج علمي منظّم ومرتّب ومنسّق ومتكامل لأنّه مؤسّس على مقاصد الشّريعة وكلّياتها التي تُعلّمنا أنّه ما من حكم إلاّ ويدفع مفسدة أو يحقّق مصلحة، ولذلك فهو منهج ينطلق من تحديد المقصد وإثبات مشروعيّته وبيان أولويّته وجدواه قبل الدّخول في تفاصيل قضاياه وموضوعاته[1].

[1]- أحمد الريسوني، الفكر المقاصدي قواعده وفوائده، منشورات جريدة الزمن المغربية، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، 1999م،

وعليه فإنّ تفعيل الوقف العلمي وحاجتنا الماسة إليه وإلى الاجتهاد في تدابيره وسبله وآلياته تستدعي النّظر المقاصدي والتّشبّع بالرّؤية المقاصدية القائمة على الاستقراء والتّركيب والتّرتيب لمواجهة ما يستجدّ من قضاياه لأجل أن يكون صالحاً ومصلحاً وفاعلاً ومنتجاً ومنمّياً للوطن ومرقّياً لفكر المواطن.

ومن أساسات الاجتهاد المقاصدي في مجال الوقف العلمي وقضاياه ما يلي:

1- بناء أحكام وتدابير تفعيل الوقف العلمي على ضرورة الاهتمام بالنّيّة والقصد فإنّ القصد الأصلي للواقف من وقف أمواله وتسبيلها لخدمة قضايا العلم والمعرفة هو ابتغاء وجه الله تعالى فيحقّق بذلك مقصد إعمار الآخرة لقوله –صلّى الله عليه وسلّم-: "إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلاّ من ثلاثة: صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له"[1].

وضرورة الدّعوة إلى أن يكون هذا القصد خالصاً لوجه الله تعالى لا حظّ للنّفس فيه، ومعلوم أنّ النيّة لها دخل في صلاح العمل وتمامه وحلول البركة فيه، إذ ما كان لله دام واتّصل وما كان لغيره انقطع وانفصل.

2- لا تنافي بين قصد الثّواب من الوقف العلمي وتحصيل بعض المنافع الآنية التي فيها حظّ للنّفس بشرط ألاّ يكون عائداً على الأصل بالإبطال وهو قصد القربة، كأن يقصد الواقف مصلحة بعض أقاربه وأهله وأرحامه ببناء مسجد أو مدرسة قرآنية أو ببناء مكتبة جوارية يستفيد منها هؤلاء لأنّ هذا القصد تابع للقصد الأوّل وليس منافياً، لأنّه من تمام التّواصي بالحق وصلة الرّحم وأداء حقوق الأقارب والجيران والأهل وكلّ ذلك جاءت الشّريعة في نصوصها وكلّياتها برعايته.

فربّ ناظر في بعض المسائل من هذا النّوع قائلٍ بعدم مشروعيّتها، وهذا لاشكّ عائد إلى ضعف النّظر المقاصدي وقلّة الزّاد الفقهي بمبادئ الاجتهاد وطرقه ومنهجه القائم على النّظر إلى العلاقة بين المقاصد الأصلية والمقاصد التّابعة.

3- النّظر في الوقف العلمي لأجل تحقيق المقصد العام من خلق الخلق وهو صلاح الكون وصلاح الغنسان وإعمار الأرض، فلابدّ من بناء الاجتهادات الوقفية على النّظر إلى هذا المقصد الكبير والخطير والهام حتّى لا تنفلت حركية استثماراتها الاقتصاديّة في اتّجاهات الإخلال

ص100، محمد رفيع، المدخل المقاصدي في إحياء الوقف العلمي المعاصر، بحث مقدّم للمؤتمر العالمي: أثر الوقف الإسلامي في النّهضة العلميّة، جامعة الشّارقة، ماي 2011م.

[1]- سبق تخريجه.

بالتّوازنات الكونية والبيئة وغيرها، كما يحدث الآن في واقع اقتصادات الغرب[1].

4- النّظر في مشاريع الوقف العلمي من حيث الأهمّية والأولويّة، وما مدى نجاعتها في الزّمان والمكان والحال، ومدى تحقيقها للمصلحة الإيمانية والدّنيويّة والأخرويّة للإنسان.

5- بناء الاجتهادات في مجال تفعيل الوقف العلمي على النّظرة إلى مقصد المال فهو من المقاصد الضّروريّة الكلية التي جاءت الشّريعة برعايتها والحفاظ عليها، فبدل أن تصرف في وجوه الكماليات ورفاهيتها يجب صرفها في ما هو أولى وأحرى حتّى لا يكون هناك تضييع وتبديد للأموال[2].

6- ضرورة الانتباه إلى أن تكون أموال الوقف أموالاً مصدرها طيّب، لأنّ الله لا يقبل إلاّ طيّباً، وأن لا تكون وسيلة لتبييض الأموال وغسيلها، وأن لا تكون بنية الفرار من الضّرائب مثلاً لتمحّض عدم القصد الشّرعي، ولكونها تخرج الوقف عن مقصده الأصلي وتجعله مصادماً لحكمه وغاياته المنتظرة منه، ولأنّه أيضاً مقصد غير مشروع وإن كانت الوسيلة مشروعة ومن ثمّ لابدّ من تطبيق مبدأ سدّ الذّرائع وهو مبدأ وقاعدة مقاصديّة اجتهادية قطعية.

المبحث الثّالث: دور الوقف العلمي في رعاية كلّي العقل

المطلب الأوّل: إسهام مشاريع الوقف العلمي في بناء العقل المسلم.

العقل هو الإنسان، وبقدر ما تمتاز به هذه الملكة من قدرات بقدر ما تتقدّم الإنسانية في مجال العلوم والفنون والإبداع والاختراع والاكتشاف، وبقدر ما تتفوّق الأمم في مجال العلم بقدر ما تمتلك أسباب القوّة والسّيطرة والمنعة والنّفوذ، وكلّما ارتقى العقل ارتقت الحضارات وتقدّمت الأمم، فبناء العقل عموماً لا يكون إلاّ بالعلوم والمعارف، والعقل المسلم يمتاز على ذلك باستناد علومه ومعارفه إلى الوحي الشّريف، فيكتسب بذلك الكمال البشري في الاجتهاد والتّفكير والإنجاز والتّطوير.

وإذا كان العقل هو وظيفة إدراكيّة فإنّه لا يقوم إلاّ بالتّعلّم والفهم والمعرفة، حتّى عرّفه الغزالي بذلك فقال:"العقل هو العلم بحقائق الأمور"[3]، فلا غرو إذاً أن يكون العقل أحد المقاصد الضّروريّة التي جاءت بها الشّريعة الإسلامية وأكّدت على رعايتها وصيانتها والحفاظ عليها من جانب الوجود ومن جانب العدم، ويتمثّل ذلك الحفظ في الأحكام الشّرعية من الأوامر والنّواهي، وفي ورقتنا البحثية هذه نودّ أن نتحدّث عن دور وإسهام الوقف العلمي في صيانة ورعاية مقصد

---

[1]- محمد رفيع، مرجع سابق، ص5.

[2]- المرجع السابق، ص6.

[3]- فيصل الراوي الرفاعي وآخرون، تطوّر الفكر التّربوي، مكتبة الفلاح للنشر والتّوزيع، عمان، 2000م، ص101.

العقل من جانب الوجود وهو الاهتمام بالعلم ومذاكرته وتعلّمه وتحصيله، والنّهل من المعارف بمباشرة طرقها واستعمال وسائلها، من خلال توفير آلياتها، ومنطلقنا في ذلك أوّل ما نزل من الوحي: "اقرأ باسم ربّك الذي خلق"[1].

ويتمثّل دور الوقف العلمي في نشر العلوم والمعارف من أجل رعاية مقصد العقل من خلال ما يلي[2]:

1- وقف المساجد لتعزيز الثّقافة والعلم ورعاية العقل: إذ ليست وظيفة المسجد تكمن في أداء الصّلوات فقط وإن كانت هي أسمى مقاصده إلاّ أنّ حلق العلم والمعرفة ما كانت تعقد إلاّ فيها، فهي صروح للعلوم والفنون في شتّى المجالات، ومنها تنطلق التّربية وينطلق الوعي الوعي الدّيني، ويحقّق التّقدّم المعرفي، وهذه من مهمّات المساجد قديماً ومنذ نشأتها مع مسجد قباء ثمّ المسجد النّبوي، وقد كانت المساجد في تاريخ أمّتنا بمثابة الجامعات والمعاهد ومراكز البحث باللّغة العصرية الحديثة، منها على سبيل المثال: الحرمين الشّريفين، والمسجد الأموي في دمشق، والأزهر الشّريف في مصر، والقيروان والزّيتونة بتونس، ومساجد تلمسان وبجاية والجزائر العاصمة وسيدي عقبة، وأدرار وتامنغست بالجزائر، وجامع القرويين بالمغرب الأقصى الذي بنته امرأة تقية تسمّى فاطمة الفهرية وجعلته وقفاً.

فالعقل المسلم أوّل نواة حضاريّة له هي المسجد يتعلّم فيها الكتابة والقراءة، وتعقد فيه دروس الحساب والهندسة والطّب والصّيدلة وفنون العربية المختلفة والعلوم الإسلامية والشّرعية، وغيرها.

وإلى جانب الدّراسات المنتظمة والمتخصّصة هناك الدّروس العامة والمواعظ المغذّية للعقل والقلب وتتمثّل في خطب الجمع والأعياد والمناسبات، والدّروس المسجدية العامة في الأخلاق والسّلوك والمعاملة، فكلّ ذلك يسمّى تعليماً ومن شأنه المحافظة على العقل.

2- وقف الكتاتيب لتعزيز المعرفة وخدمة العقل ورعايته: والكتاتيب جمع كتّاب وهو مكان التّعليم الابتدائي الأوّل، وكان يقام قريباً من المساجد في الغالب لتعليم القراءة والكتابة والقرآن الكريم وشيء من العلوم العربية والشّرعية والتّاريخ والحساب[3].

فالكتاتيب لها شأن كبير في توجيه النّاشئة وتثبيت قلوبهم بالعلم وعلى العلم والمعرفة، وملء أوقاتهم في تلقي العلوم والفنون، وإصلاح قلوبهم بها، وتعويدهم على التّحصيل والتّلقي والتّأدّب

[1]- سورة العلق، الآية1.

[2]- عثمان قرة دنير، علاقة الوحي بالعقل، مجلّة التّجديد، العدد4، الجامعة الإسلامية بماليزيا، 1998م، ص213-214.

[3]- مصطفى السّباعي، من روائع حضارتنا، دار السّلام، القاهرة، ط2، 1426هـ-2005م، ص100.

مع العلماء واحترامهم، وللأسف الشّديد أصبحت الكتاتيب عندنا في الجزائر غائبة في السّنوات الأخيرة، وحلّ محلّها ما يسمّى الآن بدور الحضانة وروضة الأطفال التي يغلب عليها طابع التّرفيه والتّسلية، لأنّ غرضها في الغالب لتحصيل المال لا غير، وأمّا الكتاتيب قدما كانت قائمة على أساس الوقف فتؤدّي مهام التّعليم والتّربية على أكمل وجه.

ولأهمّيتها تنادت أصوات المهتمّين بجوانب التّعليم والمعرفة في العالم الإسلامي إلى ضرورة إرجاعها كما كانت مع تطوير وسائلها وظروف وتجهيزها بما يتناسب وتطور المعيشة والواقع، وهي توصيات ودعوات كانت نتائج استفتاءات أجريت على شبكة الإنترنت في العديد من المواقع الإلكترونيّة[1].

3- وقف الجامعات والمعاهد لتعزيز المعرفة وصيانة العقل: فالجامعات والمعاهد باعتبارها من أعلى مستويات التّدريس والتّحصيل العلمي تعتبر مركز إشعاع حضاري ومعرفي وثقافي يسهم في بناء العقل واكتماله وتشبّعه بالزّاد العلمي من أجل التّعمير والتّحضّر والتّقدّم، فلابدّ من الاتجاه إلى مثل هذه المشاريع الوقفية التي تحتاج إلى أموال طائلة تصرف على مراكز البحث ووسائله ومختبراته.

4- وقف المكتبات باعتبارها أساس التّغذية الصّحيّة للعقل الإنساني: فهي تمثّل الوسيلة الأهم في تلقّي العلوم ونشرها فهي تعم المتمدرسين وغيرهم والنّظاميين وغيرهم والمنتسبين إلى الجامعات وغيرهم، ووقف المكتبات يشمل بناءها وتجهيزها وتزويدها بالكتب النّافعة، فإذا كانت على هذا الأساس فإنّها سوف تؤدّي واجبها وتحقّق مقصدها في التّعليم والتّربية، فبدل أن يكون الإنسان في المقهى أو في قاعة الألعاب أو في مكان عام لا فائدة فيه تهيّأ له الفرصة لأن يكون في المكتبة فتطوّر مهاراته وتزوّده بالمعارف.

والتّاريخ الإسلامي حافل بمثل هذه الأوقاف العلمية حيث تركت أثراً بالغاً في ازدهار الثّقافة وانتشارها بين الكبار والصّغار[2].

ويلحق بوقف المكتبات الوقف على المطابع ودور النّشر، من أجل التّشجيع على الكتابة والتّأليف وتدوين التّجارب، وتحقيق المخطوطات وتنقيحها ودراستها، وكذا البحوث العلمية الهادفة والرّسائل الجامعيّة، ويلحق به أيضاً الوقف على المجلاّت العلمية والدّعوية والأدبيّة

[1]- موقع أخبار التّربية والتّعليم، المملكة العربية السعودية، ناصر الجبيلان، بتاريخ1428/09/25هـ-2007/10/7م، مجلة الفيصل، العدد275، آب1999م.

[2]- يحيى محمود الساعاتي، الوقف وبنية المكتبة العربية، استبطان للموروث الثّقافي، مركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلامية، 1988م، ص33.

والتربويّة والتّثقيفيّة، التي تعمل على صياغة العقل المسلم وصيانته ورعايته.

المطلب الثّاني: بعض ملامح الدّور العلمي والثّقافي لمسجد عقبة بن نافع الفهري باعتباره وقفاً علمياً وإرثاً تاريخيّا.

يحمل مسجد "الفاتح عبقة بن نافع الفهري" بأرض الزّاب ببسكرة (الجزائر) دلالة قدسية وتاريخية عظيمة في قلوب المسلمين من مشرق الأرض إلى مغربها، ولذلك لعظمة إنجاز هذا الفاتح المظفّر وما قدّمه من تضحيات جسام في شمال إفريقيا من نشر للإسلام وتعاليمه وتطهير للأرض من الكفر والطّغيان والظّلم والاعتداء.

ولربّما كانت نيّة الأوائل الذين أقاموا صرحه عن طريق الوقف يريدون منه أن يكون معلماً من معالم الإسلام في هذه الدّيار، وقلعةً من قلاع الحضارة تذود عن حماه العلمي والثّقافي والمعرفي والاعتقادي والاجتماعي والسّلوكي، ومنارةً من منارات العلم والمعرفة، وقبلةً للطّلاّب الوافدين وغيرهم، ويمكن أن نبرز بعض ملامح هذا العطاء العلمي والمعرفي والحضاري لجامع عقبة بن نافع الفهري من خلال الفروع التّالية:

-الفرع الأوّل: نشأة مسجد عقبة بن نافع الفهري.

أغلب الدّراسات التّاريخية تكاد تجمع على أنّ المسجد المُقام على ضريح الفاتح" عقبة بن نافع" بأرض الزّاب ببسكرة الجزائر يعدّ من أقدم المساجد في بلاد المغرب بعد مسجد القيروان الذي أقامه "عقبة بن نافع" أيضاً في 50 هجرية، والمؤكّد أنّ المسجد في القرن 14الميلادي الموافق للقرن 8 الهجري كان قائماً، وذلك أنّ ابن خلدون (المتوفّى عام 808هـ/1406م) يقول عنه:"...وقد جعل على قبر عقبة أسنمةً ثمّ جصّص واتخذ عليه مسجد عرف باسمه وهو في عداد المزارات ومظان البركة، بل هو أشرف مزور من الأحداث في بقاع الأرض لمل توفّر فيه من عدد الشّهداء من الصّحابة والتّابعين الذين لا يبلغ أحد مدّ أحدهم ولا نصيفه"[1].

وقد أنشأ المسجد بأموال الوقف وريعه ثمّ رمّم وأصلح عدّة مرّات من طرف أهالي القرية لاسيما في الفترة العثمانية في زمن شيخها"الحاج أحمد بن الحاج التواتي" الذي تقلّد مشيختها ما بين (1774م-1809م)، حيث زاد في المسجد ممّا يلي المحراب[2].

[1]- ابن خلدون، كتاب العبر ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الفكر، بيروت، 2000م، ج6/ص166.

[2]- بلكحل عز الدين وآخرون، نشأة سيدي عقبة بالجزائر ومراحل تعميرها الأولى، المدينة العربية الكويت، العدد113، مارس/أفريل 2003م، ص216.

وكان البناء والتّرميم من مال الأوقاف ممّا تدرّه ثمار المنطقة من نخيل ومزروعات حيث كانت مشهورةً بأموالها الكثيرة والوفيرة، فاستغلّها أصحابها في الإنفاق والتّبرّع في جهات الوقف العلمي المتمثّل في هذا المسجد العتيد وما يقدّمه من خدمة للمجتمع.

ومنذ ذلك الحين أصبح المسجد محطّة للحجّاج العابرين وللرحّالة المشهورين، فقد زاره الرحّالة أبو سالم العيّاشي المغربي المتوفّى عام1090هـ/1679م) وتحدّث عن المدينة وعن مسجدها في كتابه المسمّى (ماء الموائد) كما زارها الرحّالة العلاّمة"محمد بن ناصر الدّرعي" المتوف عام1129هـ 1717م، كما زارها العلامة الورتلاني المتوفّى عام 1193هـ وتحدّث عنها وعن رحلته المسمّاة "نزهة الأنظار في فضل علم التّاريخ والأخبار"[1].

-الفرع الثّاني: النّشاط العلمي للمسجد ودوره في خدمة العقل المسلم ورعايته.

يقسّم الباحثون في تاريخ مسجد عقبة بن نافع الفهري ودوره العلمي والثّقافي إلى مرحلتين:

أ-المرحلة الأولى: فترة الحكم العثماني.

وهي مرحلة تميّزت بازدهار شأن التّعليم في أرجاء هذا الوقف الشّامخ، حيث كان مركزاً من المراكز العلمية بمنطقة الصّحراء الجزائريّة، وكان في نشاطه ذاك يعتمد على المال الوقفي الذي كان يغطّي جميع الاحتياجات، فقد كانت تدرّس فيه كثير من الفنون من منطق وفلك وفرائض وطب وصيدلة وبلاغة ونحو وحديث وتفسير وفقه وتوحيد[2].

يقول أبو القاسم الزّيّاني المتوفّى 1833م عن مدينة سيدي عقبة وجامعها: "...وفي شرقها بمرحلة زاوية على مسجد الرّجل الصّالح التّابعي عقبة بن عامر الذي أسّس مدينة القيروان في خلافة معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه"[3].

ويبدو من هذا النّص أنّ زاوية سيدي عقبة لم تكن منفصلة عن المسجد بل ملحقة به، فهي من أنواع الزّوايا التي كانت تؤدّي وظيفة المدرسة في نشر التّعليم بجميع أنواعه ومراحله، وهي من جهة أخرى مساكن للطّلبة الذين يفيدون إليها لتحصيل العلوم، وكلّ ذلك من أموال الوقف.

وتظهر قيمة هذا الإسهام العلمي لمسجد سيدي عقبة في هذه الفترة في وزن العلماء الذين درّسوا فيه ومنهم العالم الفقيه العلاّمة"سيدي خليفة بن حسن القماري"الذي قال عنه النّاصر الدرعي في رحلته:"وكان ممّن اجتمعنا به في هذه البلدة المباركة(سيدي عقبة) العالم العلاّمة المسن البركة"سيدي

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثّقافي(1830-1954) دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 2005م، ج5/ص266.

[2]- المرجع السابق.

[3]- أبو القاسم الزياني، الترجمانة الكبرى في أخبار المعمورة برا وبحرا، تحقيق عبد الكريم الفيلالي، دار المعرفة، الرباط، 1991م، ص214.محمد الحسن فضلاء، من أعلام الإصلاح في الجزائر، دار هومة الجزائر، 2000م، ج2/ص154.

خليفة بن الحسن السّوفي" نسبة إلى سوف قرية صحراويّة على خمس مراحل من بسكرة"[1].

وهذا العالم السّوفي له تآليف كثيرة منها: جواهر الإكليل في نظم مختصر خليل، الذي ألّفه عام 1192هـ، وله الكنّاش في الفقه، وله نظم الأجرّومية، وقصيدة في معرفة الأثر[2].

ب-المرحلة الثّانية: فترة الاحتلال الفرنسي في الجزائر.

من المعلوم أنّ الاستدمار الفرنسي عطّل وقضى على مؤسّسات التّعليم من كتاتيب ومساجد وزوايا واستعملها لأغراض عسكريّة ودينيّة وطبّيّة وتعذيبيّة، واستولى على أوقافها التي كانت كما ذكرنا المصدر الأساسي للتّعليم وصيانة المؤسّسات وأجور المعلّمين والمدرّسين ومنح الطّلبة، فكان مسجد الفاتح عقبة بن نافع من جملة تلك المساجد وإن كان قد سلم من الهدم فقد تمّ الاستيلاء على أوقافه[3].

وبالرّغم من ذلك فقد ظلّ المسجد مركزاً علمياً شامخاً محافظاً على قيمته الدّينية والحضارية والعلمية، ويخبرنا الشيخ "محمد بن البخاري بن الصّادق بن العقبي الشّريف" الذي كان يدرّس فيه عام 1903م في رسالة مؤرّخة يوم24جويلية من نفس السّنة بعثها إلى الشّيخ "محمّد بن الكبير التّجاني التّماسيني" جاء فيها: "فإنّي في غاية الجدّ والاجتهاد بإقامة الشّعائر الإسلامية من تدريس العلوم في مقام سيدي عقبة بن نافع الفهري ففي فصل الشّتاء أدرّس التّفسير صباحاً وحديث صحيح البخاري بعد صلاة المغرب، وعند الزّوال الفقه، وما عدا الشّتاء ندرّس فنون المعقول كفنّ العربية والبيان والمعاني والبديع في البلاغة والصّرف والأصول والقراءات والفلك والحساب والهندسة والجغرافيا"[4].

ومع أنّ الاستدمار الفرنسي قام بكلّ ما يستطيع من أجل منع التّعليم في مسجد عقبة بن نافع الفهري إلاّ أنّه استمرّ على نهجه وعطائه من أجل الحفاظ على الهويّة الوطنيّة ورعاية العقل المسلم وتغذيته بالرّوح الإيمانية والتّعاليم الإسلامية والعلوم الدّينية والتّجريبية، يقول الشّيخ عبد المجيد حبّة(ت1992م) وهو أحد علمائه وخطبائه: "قد مضى أكثر من قرن وهو كلّيّة يقصدها رواد العلم وطلاّب حفظ القرآن من الزّيبان والحضنة والأوراس وغيرها فينهلون من معين العلوم المتوارثة بين يدي العلماء الذين نصّبوا أنفسهم للتّعليم وتأدية رسالتهم العلمية واحتساباً للأجر لا يرجون ذلك حبة خردل...وكانت ريع أوقاف المسجد يفي بإطعام الجميع فالمسجد يعلّم ويعطي ولا

[1]- محمد الحسن فضلاء، من أعلام الإصلاح في الجزائر، ص205.

[2]- المرجع السابق.

[3]- شهبي عبد العزيز، مساجد الزّاب ووادي ريغ، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1984م، ص298.

[4]- صلاح مؤيّد العقبي، الطّرق الصوفية والزّوايا بالجزائر تاريخها ونشاطها، دار البصائر، الجزائر، 2009م، ص18.

يقبض أمّا اليوم فلله الأمر من قبل ومن بعد"[1].

وقد بقي الإشعاع العلمي ساطعاً من جنبات هذا المسجد المبارك القائم على أموال الوقف إلى غاية شهر سبتمبر من عام 1956م، أين قامت السلطات الاستعمارية بإغلاقه في وجه الطّلبة الوافدين إليه كردّ فعل منها على إقدام مجموعة من جنود جيش التّحرير الوطني على قتل النّقيب الفرنسي(لابارق) مسؤول مركز لاصاص بالبلدة آنذاك وقمع أهلها بوحشية كبيرة[2].

أمّا اليوم فكما هو معلوم ومشاهد قد أقامت الدّولة الجزائريّة حوله مركّباً ثقافيّاً إسلاميّاً يتربّع على مساحة 8.63 هكتار يضم المسجد القديم والمسجد الجديد الذي يتّسع لـ 5000 مصلّي، ونقل إليه المعهد الإسلامي لتكوين الأئمّة الذي أنشأ بعد استرجاع السّيادة الوطنيّة، وبالمركّب 10أقسام كبيرة خاصة بتحفيظ القرآن، وبه قاعة محاضرات تتّسع لـ 6000 مقعد تعقد فيها الملتقيات والمؤتمرات الدّولية ومنها المؤتمر الدّولي السّنوي حول الفاتح عقبة بن نافع الفهري، وهذه الملتقيات والنّدوات والمؤتمرات تعتبر إضافة نوعية للتّوعية والتّثقيف وتلاقح الأفكار وتقارب الأنظار من أجل الحفاظ على الهويّة الوطنيّة وصيانة العقل المسلم، وبه مكتبة غنية بالكتب النّفيسة الموقوفة والمحبوسة لفائدة طلاّب العلم.

وعلى كلّ حال فهذا الجامع يعتبر من تجارب الوقف العلمي النّاجحة عبر تاريخه ومنذ نشأته، أسهم في تلبية حاجات المجتمع المتعلّقة بالعلوم والمعارف والفنون المختلفة.

-الفرع الثّالث: بعض أعلام مسجد عقبة بن نافع دراسةً وتدريساً باعتبارهم من ثمار الوقف العلمي.

الوقف العلمي الفاعل هو المنتج لثماره، ومسجد عقبة بن نافع الفهري باعتباره وقفاً علميّاً وعلاوة على ما قدّمناه من بعض ثماره العلمية والمعرفية كان طريقاً تخرّج منها علماء فحول كان لهم أثر بالغ في الحركة الإصلاحية الجزائريّة وفي رعاية دروب العلم والمعرفة وصيانةً للعقول وحفاظاً عليها، ولاشكّ أنّ استعراض أهم هؤلاء العلماء يطول لكثرتهم ولكن حسبنا أن نذكر أمثلةً منهم.

أ- العلاّمة الشّيخ البشير بن الصّادق: ولد سنة 1844م ببلدة سيدي عقبة وبها نشأ ودرس في مسجدها حيث حفظ القرآن الكريم على يد مشايخه وتلقّى عليهم تعليمه الأوّل من بينهم الشيخ بلقاسم بن منصور، الذي عرف بالصّلاح والعلم، ورحل بعد ذلك إلى تونس ودرس بجوامعها وعلى مشايخها مدّةً لا تقل عن 12سنةً، نهل خلالها من مختلف العلوم والفنون، وبعدها رجع إلى مسقط رأسه حيث تفرّغ للتّدريس بمسجد سيدي عقبة لمدّة تزيد عن 50عاماً تخرّج على يده العديد

[1]- عبد المجيد حبة، هذا عقبة بن نافع وهذه مدينته، تقديم عبد الحليم الصّيد، ص92.

[2]- المرجع السابق.

من أعلام الجزائر في العلم والإصلاح منهم الأديب الشّاعر" محمد العيد آل الخليفة" وغيره، وقد توفي عام1928م[1].

ب–العلاّمة الشّيخ محمّد بن البخاري بن الصّادق: ولد عام 1850م ببلدة سيدي عقبة وفيها تعلّم واجتهد حتّى بلغ مرتبة العلماء الفحول، عمل في سلك القضاء، ثمّ مدرّساً متطوّعاً في جامع عقبة بن نافع سنوات عديدة، كانت له علاقة وطيدة بالعلاّمة السّوفي الشّيخ ابراهيم العوامر، صاحب كتاب(الصّروف في تاريخ الصحراء ووادي سوف)، وقد وصفه عندما قدّم له تقريظ كتابه(مواهب الكافي) بقوله:"العلاّمة الأكمل السّيّد"، له مؤلّفات مخطوطة فقدت بفعل ظروف الاستعمار والاحتلال، توفي الشّيخ محمّد بن البخاري بن الصّادق في مدينة قالمة عام 1916م[2].

ج– الشيخ العلاّمة عبد المجيد بن حبّة: وهو العلاّمة المصلح الملقّب بـ:"حبّة السّلمي" ولد ببلدة سيدي عقبة سنة1911م وحفظ القرآن بها صبيّاً ثمّ أخذ ينهل من العلوم على أيدي مشايخه الكبار منهم: الصّادق بلهادي، ومحمد بن منصور العقبي، والبشير الإبراهيمي، والشيخ لخضر بن ساكر، وغيرهم كما كان له حضور مستمر للدّروس التي كان يلقيها الشيخ الطّيّب العقبي في عقد العشرينيات بمسجد بكّار ببسكرة.

اشتغل الشّيخ بعد تصدّره بالتّدريس في مسجد عقبة بن نافع وانتفع به خلق كثير، وقد حدّثني غير واحد من مشايخنا في بلدتنا (فوغالة) وغيرها ممّن درسوا على الشّيخ أنّه كان مثالاً للتعلّم والتّفقه والأخلاق ساعياً في الإصلاح بين النّاس، وقد وصفوه بالمكتبة المتنقّلة لتبحّره في العلم والفقه، وغالب دروسه كانت في التّفسير والحديث، وقد أسهم من خلالها في صيانة ورعاية العقل المسلم، قال عنه الشّاعر محمد العيد آل الخليفة:" أشهد أنّه عالم عمل مصلح قضى صباه وشبابه في مزاولة الدّروس العلمية على أساتذة أكفاء بجامع سيدي عقبة، وعكف على مطالعة الكتب منهمكاً فيها حتّى روي من مناهل المعرفة، ثمّ تصدّر إلى التّدريس بنفس الجامع في المستوى الرّفيع من العلوم الدّينية واللّسانية أمداً من الزّمن غير قصير"[3].

ترك مؤلّفات مخطوطة منها: عقبة بن نافع القائد المظفّر، تذكرة الطّلاّب بملخّص تاريخ بسكرة والزّاب، الهمّة فيما ورد في العمّة، إسعاف السّائل برؤوس المسائل، قصة الاشتراكية، هذا عقبة وهذه مدينته، توفي رحمه الله في 30 سبتمبر من عام1992م[4].

---

[1]– فوزي مصمودي، من أعلام بسكرة، الجمعية الخلدونية، بسكرة، 2001م، ص114.

[2]– المرجع السابق، ص120.

[3]–عبد الحليم الصيد، معجم أعلام بسكرة، دار الهدى عين مليلة الجزائر، 2012م، ص19.

[4]–المرجع السابق، ص120.

وهذا يبيّن مقدار الإشعاع العلمي الذي سطع ولمع من هذا الوقف العلمي الشّامخ عبر تاريخه.

الخاتمة

وبعد هذا التّطواف المختصر من أجل توضيح بعض المنطلقات المقاصديّة للوقف العلمي، وكيف نستثمرها في تفعيله، وبعد أن استعرضنا بالبيان المقتضب ما للوقف العلمي من أهمّية في صيانة ورعاية كلّي العقل الذي يعتبر من المقاصد الضّرورية للشّريعة، ومثّلنا لذلك بمسجد عقبة بن نافع الفهري بمدينة سيدي عقبة ببسكرة، وكيف كانت مكانته العلمية والتّعليمية والحضارية والتّربويّة، مع العلم أنّها ثمرة للوقف العلمي، فإنّنا نخلص إلى بعض النّتائج نذكر منها:

1- أهمّية الوقف على العلم وذلك نظراً لأهمّية العلم نفسه في حياة الأمّة، والحاجة ماسة للدّعم المالي في باب التّعليم وحاجاته ومجالاته.

2- ضرورة ربط هذا الجيل بما قامت به الأجيال السّابقة في مجال الوقف العلمي، وكيف أثّرت تلك الجهود مع قلّة الموارد وشحّها ومع بشاعة سياسة الاحتلال والاستدمار التي قامت بها فرنسا من أجل مسخ الهوية الدينية والوطنية والتّربوية والتّاريخية والأخلاقية، حتّى يعمل هذا الجيل على منوال أسلافه.

3- ضرورة الاهتداء بالاجتهاد المقاصدي والمصلحي في توجيه المحسنين الواقفين وفي تسيير أموال الوقف العلمي وفي تطبيق مناهجه باعتبار المنطلقات المقاصدية والنتائج المآلية، والمصالح المقصديّة والغايات التّنمويّة، والخطط الاستثمارية، والمناهج الاقتصادية مع وضوح الرّؤية لإصابة الهدف المنشود.

4- ضرورة بناء مشاريع الوقف العلمي على الشّفافية من خلال تقريب هذه المشاريع من النّاس وتوضيح كيفية تسييرها واستعراض نتائجها حتّى تنال ثقة المحسنين وتزيد في استقطابهم وإقناعهم بضرورة الإسهام فيه، وتفعيله وإحيائه وبعثه من جديد.

5- ضرورة تعميق الفهم الصّحيح بأحكام وإجراءات ومسارات الوقف العلمي واستغلال وسائل الإعلام في ذلك، وتقرير مقاييس علمية في مناهج وبرامج التّدريس لمختلف المستويات حتّى يكون الوقف العلمي ثقافة منتشرة وسائدة وقريبة من النّاس عامتهم وخاصتهم.

6- إيجاد حلول ناجعة لكلّ الأسباب التي أدّت في مراحل مختلفة من تاريخ الأمّة إلى تراجع مشاريع الوقف العلمي، وزهّدت النّاس فيه لكي يتمّ دفع عجلة تفعيله في حياة النّاس.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.